أهم الصناعات الزراعية في السودان

مودة معتصم الطيب دفع الله

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 16 ، 2021م
العدد: 04

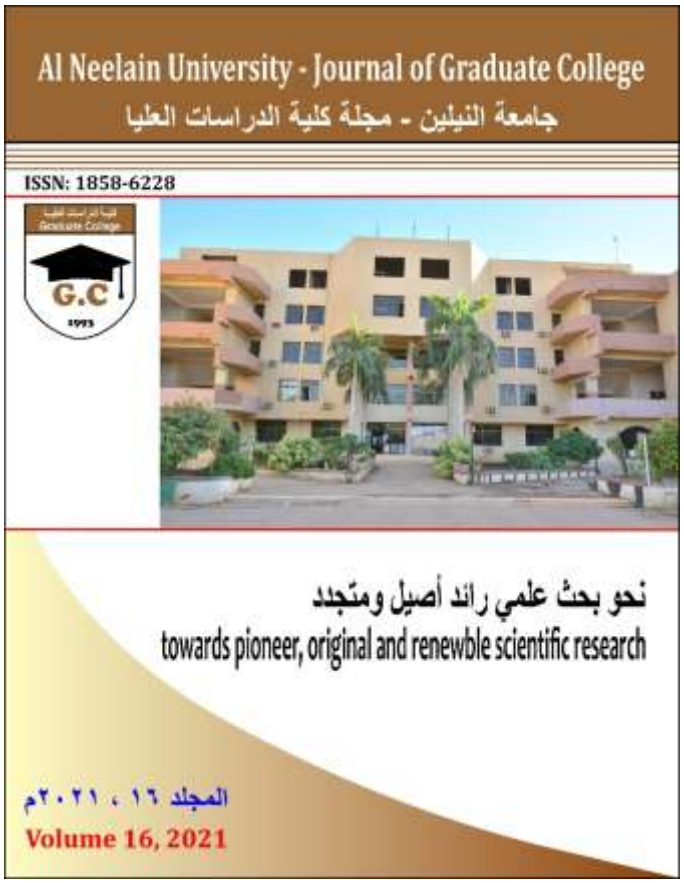

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.16 -2021, No. (4)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (16) –2021، العدد (4)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

أهم الصناعات الزراعية في السودان

مودة معتصم الطيب دفع الله

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة النيلين.

المستخلص

تناول هذا البحث موضوع أهم الصناعات الزراعية في السودان كونه إحدى الدعامات الاقتصادية الهامة والداعمة لنهضة ونمو الاقتصاد ويلعب دوراً بارزاً في مجالات العلاقات الدولية بين الدول لاسيما في مجالات التصدير والاستيراد. وهدف البحث إلى التعرف على أهم الصناعات الزراعية في السودان وإسهامات القطاع الزراعي والصناعات الزراعية في الاقتصاد الوطني، والوقوف على العقبات والتحديات التي تواجه قطاع الصناعات الزراعية في السودان. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات نوجزها في الآتي: تعتبر صناعة السكر إحدى أهم المشاريع الزراعية في السودان حيث يحتل السودان المرتبة الأولى عالمياً على مستوى هذه الصناعة. ضرورة تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة وذلك عن طريق إعفاء أو تخفيض الرسوم بأشكالها المختلفة سواء كانت رسوم جمركية أو رسوم عبور وكذلك تخفيف عبء الضرائب المفروضة على المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: السودان – الصناعة- الزراعة.

مقدمة:

يعتبر السودان من أكبر الأقطار الأفريقية ويتمتع بقاعدة موردية واسعة جعلته من ضمن ثلاث دول في العالم بها إمكانيات تمكنها من توفير الغذاء للبشرية جمعاء، فقد وهب الله عز وجل السودان موارد طبيعية كثيرة ومتنوعة يمكن أن تمثل قاعدة متينة لتنمية القطاع الزراعي، فالسودان يمتلك أكبر رقعة زراعية مروية في أفريقيا وقطيع من الثروة الحيوانية يفوق ما يملكه الكثير من دول القارة، وكذلك مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة لا يستغل منها حالياً إلا نسبة لا تتجاوز كثيراً ربعها تحت نظم الزراعة المطرية، حيث يعتبر قطاع الصناعات الزراعية من القطاعات المهمة في الاقتصاد السوداني وتأتي أهميته كونه أحد الفروع الأساسية للقطاع الزراعي والذي يسهم بدوره مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، وعلى الرغم من هذه الثروات الطبيعية الوفيرة التي يتمتع بها السودان إلا أن أداء القطاع الزراعي مازال يتسم بالضعف خلال العقود الأخيرة.

منهج البحث:

تعتمد الباحثة في كتابة هذا البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي

مشكلة البحث:

الصناعة هي السبيل الأهم لبناء الاقتصاد القومي والمقياس التي يميز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة إلا أن السودان لا يزال يعتمد في اقتصاده على المنتجات الزراعية وتصديرها كمواد خام، بالرغم من أن السودان كأن أحد رواد الصناعات الغذائية منذ أربعينيات القرن الماضي، حيث أصبح اليوم الناتج الإجمالي من الصناعات التحويلية ضئيل جداً مما يستدعي البحث والدراسة لكافة السياسات والبرامج الخاصة بالصناعات الزراعية.

أهمية البحث:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية ومن الضروري الاهتمام بهذا القطاع حتى تتوفر للدولة العملات الأجنبية المطلوبة في عملية التصدير، وبالتالي المساهمة في استيعاب الأيدي العاملة واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة لزيادة الناتج القومي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الآتي:

1. التعرف على أهم الصناعات الزراعية في السودان.
2. التعرف على إسهام القطاع الزراعي والصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني.
3. التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه الصناعات الزراعية في السودان.

القطاعات الزراعية في السودان:

1/ الزراعة المروية:

تغطي حوالي مليوني هكتار وتروي بشكل أساسي من النيل وفروعه، وطرق الري تتمثل في الري الانسيابي من الخزانات أو بواسطة الطلمبات الرافعة أو الري الفيضي، كما في نهر القاش وبركة، وتروي هذه المساحات بالري الانسيابي، كما في المشروعات الكبرى في الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة والسوكي إذ تمثل هذه المشاريع 60% من جملة الأراضي المروية، وتشمل المحاصيل المروية: المحاصيل الأساسية في القطاع المروي، القطن، القمح، الذرة الرفيعة، الفول السوداني، البقوليات الشتوية، الخضروات، الفواكه، الأعلاف الخضراء وتمثل المحاصيل المنتجة في القطاع المروي حوالي 64% من مساهمة المحاصيل في الناتج القومي المحلي، ويستخدم هذا القطاع جل المدخلات الزراعية المستوردة (خنساء،2018م، ص39).

2/ الزراعة المطرية الآلية:

بسبب قوام التربة الطينية الثقيل ووفرة المساحات الشاسعة وقلة عدد السكان وندرة مياه الشرب أثناء الحصاد، كل هذه الأسباب تضافرت لتجعل

الماكينة أنسب وسيلة للزراعة في السهول الطينية الوسطى في السودان، تشمل المحاصيل الأساسية في القطاع المطري الآلي الآتي (خنساء،2018م، ص40):

- محصول الذرة الرفيعة ويحتل الصدارة ويغطي مساحة 85% من المساحة المزروعة، وينتج القطاع المطري الآلي حوالي 65% من إنتاج الذرة الرفيعة في السودان.
- محصول السمسم ويليه الذرة الرفيعة في مساحة 10% من المساحة المزروعة وينتج القطاع 53% من إنتاج السمسم في السودان.
- محصولات أخرى كزهرة الشمس، والدخن والقطن والفول في مساحات صغيرة.

3/ الزراعة المطرية التقليدية:

يستخدم هذا القطاع الآلات اليدوية في عمليات الإنتاج، تغطي مساحة الزراعة التقليدية 9 مليون هكتار تقريباً، وتتركز الزراعة التقليدية في مناطق الغرب والجنوب وبعض مناطق وسط السودان.

يتذبذب الإنتاج في هذا القطاع من موسم لآخر وفقاً لكمية وتوزيع الأمطار، ويسهم هذا القطاع في الاقتصاد القومي بالآتي:

- 90% من إنتاج الدخن.
- 48% من الفول السوداني.
- 28% من السمسم.
- 11% من الذرة الرفيعة.
- 100% من الصمغ العربي.
- إنتاج محاصيل أخرى مثل الكركدي وحب البطيخ واللوبيا وبعض الخضروات.

القطاعات الزراعية في السودان

الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية التي يتمتع بها السودان أحد الموارد الطبيعية المهمة وهي من الثروات المدخرة ذات الأثر الواضح في تقدم ونمو القطر، وفي منتصف الأربعينيات ظل قطاع الثروة الحيوانية في السودان في تزايد مضطرد في العددية والمساهمة بشكل ملحوظ في اقتصاد البلاد، فهو في المرتبة الأولى على مستوى الوطن العربي في مجال أعداد الثروة الحيوانية وتمثل صادراته من الثروة الحيوانية 50% من إجمالي صادرات الوطن العربي في مجال صادرات الثروة الحيوانية ويبلغ إنتاجه 43% من إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي، وتتمثل الثروة الحيوانية في الأبقار، الضأن، الماعز والجمال، وتمتاز الثروة الحيوانية بمواصفات عالمية ممتازة تلبي حاجة السوق المحلي والخارجي.

ويزخر السودان بقاعدة عريضة ومتنوعة من مصادر المياه السطحية والجوفية العذبة والمالحة، التي تمثل مرتكزاً أساسياً واستراتيجياً لإنتاج الأسماك والأحياء المائية الأخرى، تتميز المياه الداخلية والبحرية بتنوع أحيائي واسع من المواد الحيوانية والنباتية ذات الأهمية الاقتصادية والمميزات التفضيلية للاستهلاك المحلي والتصدير (سليمان سيد أحمد، 2013م، ص136).

الغابات:

تغطي الغابات مساحة 28 كيلو متر مربع من مساحة البلاد، حيث تعتبر الغابات من الثروات الطبيعية للبلاد إذا ما أحسن استغلالها استغلالاً حسناً وأمكن السيطرة على تنظيم تربية وقطع الأشجار بالطريقة العلمية الصحيحة التي تمكن من الاستفادة من أجود الأنواع التي تناسب طبيعة البلاد (عثمان إبراهيم السيد، 1998م، ص150).

الإنتاج الزراعي في السودان:

يتأثر الإنتاج الزراعي بصورة عامة وخاصة القطاع المطري تأثراً سالباً بتأخر هطول الأمطار، مما أدى إلى انخفاض المساحات المزروعة وتأخر عمليات الحصاد لكل المحاصيل الزراعية المطرية عدا القطن، وأعاقت الأمطار الغزيرة التي تهطل متأخرة العمليات الفلاحية وخاصة عمليات الزراعة، كما عانت نقصاً في العمالة وارتفاع تكلفتها، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية (خنساء، 2018م، ص41).

أهم الصناعات الزراعية في السودان

وتمثل الصناعة حجر الزاوية في بناء القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمم، فتقدمها دليل على تقدم الأمة، وانعدامها دليل على تخلفها، وتحرص الدول النامية على تنمية قطاع الصناعة الذي يعد البنية الأساسية في البناء الاقتصادي ومحركاً قوياً لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية (حسن عبد القادر، 1985، ص17).

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد السوداني وتأتي أهميته كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنه حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي (السماك، 1987، ص20).

وقد اتضح من التحليل العام للقطاع الزراعي من حيث مظاهر القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT) بالإضافة إلى تحليل أدائه أنه يعاني من مشاكل هيكلية في مقدمتها تدني الإنتاجية وارتفاع تكاليف التسويق الأمر الذي إلى إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والحيوانية وتدني الأسعار بالنسبة للمنتجين، ومن الأسباب الرئيسية التي قادت لذلك ضعف وعدم استقرار السياسات الكلية والقطاعية وضعف القدرات المؤسسية والتشوهات في حقوق تملك واستغلال الأراضي مما أدى إلى سوء استغلالها،

وبالتالي تعميق مشكلة تدني الإنتاجية، وما لم تعالج هذه القضايا سيكون من الصعوبة بمكان جذب القطاع الخاص للاستثمار الزراعي وتحقيق الزراعي وتحقيق مساهمة فاعلة في إحداث نمو مقدر ومستدام للقطاع، وبعد أن فشل السودان في إعادة استثمار الثروة البترولية (والتي تلاشت بعد انفصال جنوب عام 2011م) في الزراعة والبنية التحتية، بينما توجهت الخطة الوطنية للاستثمار في الوقت الراهن للاستثمار في الزراعة بالسودان (SDNAIP) تمثل فرصة جديدة للسودان لإعادة النظر في أولوياته بهدف التركيز على الاستغلال الأمثل لموارده النادرة بالتوجه للزراعة باعتبارها قاطرة النمو، وللوصول إلى هذا الهدف فإن الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة قد رتبت حزم استثمارية عبارة عن تدخلات مترابطة بهدف تسريع النمو الاقتصادي عن طريق إزالة المعوقات الهيكلية الأمر الذي يمهد الطريق مستقبلاً لنمو قوي يقوده القطاع الخاص (الخطة الوطنية للاستثمار، 2020).

إسهام القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

يتمتع السودان بثروات طبيعية وموارد زراعية متنوعة وظروف مناخية ملائمة لتنوع القطاع الزراعي، ولقد ساعد اتساع مساحة البلاد في تعدد المناخات مما يسمح بإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية بما في ذلك المحاصيل الغذائية كالذرة، القمح، الدخن، الأرز والذرة الصفراء، والمحاصيل الزيتية كالفول السوداني، زهرة الشمس والسمسم والمحاصيل الصناعية كالقطن، السكر والقوار ومختلف المحاصيل البستانية من خضر، فاكهة وتوابل ومحاصيل طبية وعطرية، وبفضل هذه الموارد الزراعية العظيمة والمتعددة فإن القطاع الزراعي يقوم بدور محوري في الاقتصاد الوطني من حيث تأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية وتوفير أكثر من 90% من حصيلة الصادر وتحقيق سبل العيش لأكثر من 65% من السكان (سليمان سيد أحمد، 2000م، ص10-11).

ويعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم القطاع الزراعي بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي وتقدر الأرض المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 23% من جملة الأراضي الزراعية والتي تقدر ب200 مليون فدان، وقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً لهذا القطاع وذلك بعد التدهور والإهمال الذي أصابه مؤخراً بسبب دخول البترول في مقدمة الصادرات ولإعادة دوره الرائد في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي واستقرار الأسعار وتوفير المخزون الاستراتيجي قامت الدولة بإعداد وتنفيذ برامج إصلاحية عديدة لهذا القطاع مثال لذلك برنامج النهضة الزراعية والذي يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والمحاصيل النقدية والغذائية الأخرى وكذلك الدخول في شراكات استراتيجية تتعدى الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الصادر (تقرير وزارة المالية، 2014م، ص42-43).

دور القطاع الزراعي في الناتج القومي:

تشير إحصاءات وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى أن القطاع الزراعي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بما يناهز الخمسين، وفي واقع الأمر فقد ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عبر التسعينات من نحو 28.7% في عام 1991/1990ك إلى نحو 48% في عام 1997م (سليمان سيد أحمد، 2000م، ص11)، وبلغت مساهمة القطاع الزراعي بقطاعاته المروية والمطرية التقليدية والآلية وشقه الحيواني في الناتج المحلي الإجمالي 36.0% في عام 2007م وانخفضت إلى 32.5% في عام 2010م بالرغم من الاستمرار في إنفاذ برامج النهضة الزراعية والاستمرار في سياسات معالجة تدني الإنتاج والإنتاجية بشقيه النباتي والحيواني (تقرير وزارة المالية، 2014م، ص39).

إسهام القطاع الزراعي في الأمن الغذائي:

يعتمد مفهوم الأمن الغذائي على توفير الغذاء وتمكين المواطنين وبخاصة المستضعفين من الحصول عليه والوفرة الحسية لمكونات الغذاء الأساسية وهي الغلال والمنتجات الحيوانية والزيوت النباتية ثم المحاصيل البستانية، ويعتبر السودان من المصدرين الأساسيين في الوطن العربي لكل من المنتجات الحيوانية، الزيوت النباتية والمحاصيل البستانية، وتقدر دراسات منظمة الأغذية والزراعة العالمية أن متوسط استهلاك المواطن في السودان من الغلال ما يعادل 140 كيلو جرام للفرد في السنة منها 90 كيلو جرام ذرة، و10 كيلو جرام دخن، و40 كيلو جرام قمح، ولابد من وضع سياسة محكمة للمخزون الاستراتيجي أن يؤمن للبلاد الاحتياجات السنوية من الغلال كما يمكن أن يمدد المخزون ليغطي أي التزامات خارجية لصادر الغلال، والقطاع الزراعي قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغلال مع إمكانات واسعة للتصدير (خنساء، 2018م، ص44).

إسهام القطاع الزراعي في الصناعة التحويلية:

تقوم في السودان صناعة تحويلية واسعة بالاعتماد على القطاع الزراعي، وتشمل كل من:

1. مطاحن الغلال.
2. مصانع السكر.
3. معاصر الزيوت.
4. مدابغ الجلود.
5. مصانع النسيج.
6. مصانع المشروبات والألبان.
7. مصانع السجائر.
8. تعليب الخضر والفاكهة
9. منتجات الألبان
10. تصنيع الأخشاب.

وكما أن هناك روابط خلفية تتمثل في صناعة الجرارات الزراعية وآلات الري والمكينة الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي من التقاوي وأسمدة ومبيدات (المشروع القومي لتوطين القمح، د. ت، ص2).

صناعة تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات:

مقومات السودان تتيح توفر المنتجات البستانية وتنوعها من كافة ولايات السودان بغرض الاستهلاك المحلي والصادر مع وجود خدمات التخزين المبرد والمطار وربطها بمواني التصدير بطرق برية، وتوضح الدراسات المردود الكبير من العملات الأجنبية التي يمكن تحقيقها (إذا تم تصدير 30% من إنتاج المانجو بالبلاد يحقق 65 مليون دولار في العام) حسب بيانات وزارة الزراعة الاتحادية للعام 2015م (تقرير وزارة الصناعة، 2016م، ص33).

صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية:

تنتج الزيوت النباتية من الفول السوداني وزهرة الشمس وبذرة القطن والسمسم وتوجد فرص إضافية في إنتاج محاصيل زيتية أخرى مثل الصويا وزيت النخيل وكذلك صناعة الدهون الحيوانية، وتبلغ جملة إنتاج السودان من الحبوب الزيتية في حدود 1.5 مليون طن، الأمر الذي يجعل هذه الكميات دون احتياجات البلاد من زيوت الطعام، ويبلغ صادر السودان من السمسم حوالي 307 ألف طن بقيمة 453 مليون دولار وصادر الفول السوداني بلغ 3.29 ألف طن بقيمة 3 مليون دولار خلال العام 2015م (تقرير بنك السودان الإحصائي، 2015).

ويقدر الاستهلاك السنوي للبلاد بحوالي 200-250 ألف طن من زيوت الطعام، ويتوفر حوالي 150 ألف طن من الإنتاج المحلي للحبوب الزيتية حيث تسمح الموارد الزراعية في السودان بمضاعفة هذه الكمية، الأمر الذي يمكن أن يصنع فرص للتصنيع تتمثل في الآتي (تقرير وزارة الصناعة، 2016م، ص34):

- إنشاء مصانع للزيوت.
- تطوير مصانع الزيوت وإدخال تكنولوجيا حديثة.
- إنشاء مخازن بمواصفات قياسية لحفظ وتخزين الحبوب الزيتية.
- إدخال تقانات حديثة في مجال الإنتاج الزراعي للحبوب الزيتية.

صناعة السكر:

يمتلك السودان ميزة كبيرة نسبياً فيما يتعلق بإنتاج وصناعة السكر، حيث لا يعوزه توفر المناخ الملائم والأراضي الشاسعة وتوفر المياه، ويعود تاريخ نشأة صناعة السكر في السودان بصورة جادة في العام 1962م بمصنع سكر الجنيد وهذا ما جعل السودان من الدول الرائدة في صناعة السكر وزاد التوسع في إنتاج وصناعة السكر في السودان بدخول مجموعة من المصانع مثل: مصنع حلفا، سنار، عسلاية، كنانة، النيل الأبيض. وهناك مشروعات أخرى قيد التنفيذ، ويبلغ متوسط إنتاج السودان من السكر (625-850 ألف طن في العام)، حيث يبلغ إنتاج الفدان من القصب في السودان ما يصل إلى 44 طن للفدان الواحد، ويحتل السودان على مستوى صناعة السكر عالمياً المرتبة الأولى في إنتاجية الفدان حيث أن المتوسط العالمي هو 27 طن للفدان، وتبلغ عائدات إنتاج السكر في السودان 4.5 طن سكر للفدان مقارنة بمتوسط عائد الإنتاج على المستوى العالمي والذي يبلغ 3.6 طن سكر للفدان (تقرير وزارة الصناعة، 2016م، ص41).

وترى الباحثة أنه على الرغم من تفوق السودان في صناعة وإنتاج السكر مما يجعله يتصدر الإنتاج العالمي ونجاح تجربة الاستثمارات العربية المشتركة في إنتاج وصناعة السكر إلا أن الحاجة مازالت قائمة للتوسع في فرص تصنيعه وذلك يعود لامتلاك السودان لميزة نسبية في إنتاج وصناعة السكر، وهو ما يقتضي رسم خطط جديدة للتوسع في هذه الصناعة تستصحب الخبرة التراكمية والريادة والكوادر المؤهلة في مجال إنتاج وصناعة السكر، وكذلك التوسع الرأسي والأفقي في إنتاج وصناعة السكر، أضافة إلى الاستفادة من مخلفات قصب السكر في إنتاج وتصنيع البايوغاز، المولاص، الإيثانول، عسل السكر.

إنتاج وتصنيع الصمغ العربي:

يصنف الصمغ العربي ضمن المكونات الطبيعية، كما أنه مصدر هام للألياف ويحتوي على ما لا يقل عن 15% من الألياف الغذائية القابلة للذوبان وسعراته الحرارية قليلة، حيث تمثل المشروبات الخفيفة (الغازية) والحلويات معظم الطلب على الصمغ العربي ودرجت صناعة الدواء على استخدامه، وتشكل استخدامات التقنية (الطباعة والغراء والسيراميك) منفذاً محدوداً، وأيضاً يستخدم في أغذية الحمية والصحة لاحتوائه على كمية كبيرة من الألياف، وقد حاول مصنعو المواد الإضافية الغذائية إيجاد بديل للصمغ العربي خلاف النشويات ولكن هذه البدائل لا تؤدي وظيفة الصمغ العربي، فبالإضافة إلى أن الصمغ العربي طبيعي وخالٍ من السموم فإن له مزايا تقنية على البدائل حيث تحتفظ المنتجات المحتوية على الصمغ بنكهتها ومدة صلاحية أطول[1]، وينتج السودان 80% من الإنتاج العالمي للصمغ العربي، ساعد في ذلك وجود أكثر من ثلثي مساحة حزام الصمغ العربي بالسودان وهي عبارة عن حزام أفريقي يتمدد في مساحة تصل إلى 500 ألف كيلو متر مربع بما يعادل مساحة 5 دول من دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، ويشمل 13 ولاية يسكن فيها حوالي 14 مليون مواطن يشكلون أكثر من ثلث سكان السودان وينشط في أعمال منتجات الغابات أكثر من 5 ملايين مواطن بالسودان، وتعود أهمية الصمغ العربي إلى كونه يدخل في صناعات حساسة جداً منها صناعة الأدوية والأغذية وصناعة المحاليل

[1]) عمران عباس يوسف عبد الله، أثر صادرات الصمغ العربي على تجارة السودان الخارجية، دراسة تحليلية (1992–2012م)، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، مج (6)، ع (1)، 2015م، ص6.

الطبية وصناعة الحلويات والمشروبات (تقرير وزارة الصناعة، 2016م، ص44) .

مشاكل ومعوقات الصناعات الزراعية في السودان:

يواجه قطاع الصناعة الزراعية مشاكل جمة تعيق تنمية هذا القطاع المهم والحيوي في السودان، حيث صارتدني الإنتاجية هي الصفة الملازمة للزراعة في السودان والتي تُعزى جزئياً لعدم الحصول على الدعم الكافي وضعف تطبيق التقانات المتطورة والمتمثلة في البذور المحسنة والشتول، سلالات الماشية عالية الإنتاجية، الأمصال، الكيماويات الزراعية.. إلخ. يضاف إلى تلك الأسباب صعوبة حصول صغار المنتجين على التمويل، الذي يتزامن مع ضعف خدمات البحوث والإرشاد الزراعي وضعف علاقة المنتجين بمراكز تطوير التقانات، وهذه المحددات تنطبق أيضاً على المنتجين في قطاع الثروة الحيوانية والسمكية (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016، ص43).

ورغم أن ربع مساحة السودان تقريباً قد آلت إلى جنوب السودان بعد الانفصال إلا أن السودان ما يزال من أكبر البلدان الأفريقية مساحة، حيث تبلغ مساحته 1.86 مليون كيلومتر مربع ويجئ في المرتبة الثالثة بعد الجزائر وجمهورية الكنغو الديمقراطية، ومازال السودان يتمتع برقعة زراعة شاسعة صالحة للزراعة تقدر بنحو 175 مليون فدان (74 مليون هكتار) المستغل منها بنحو 45 مليون فدان (19 مليون هكتار)، وهذا يمثل نسبة استغلال تقدر بنحو ربع المساحة الصالحة للزراعة (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016، ص43).

ونتيجة للصدمات المتتالية التي ضربت الاقتصاد السوداني والتي كان من أهمها الأزمة المالية العالمية وانفصال الجنوب، فقد تدهور قطاع الصناعة الزراعية متأثراً بتلك الصدمات في الوقت الذي أصبحت فيه البلاد أشد حوجة للقطاع لتعويض الفاقد الناجم عن فقدان ثلاث أرباع الإيرادات النفطية وما تبع ذلك من أزمة اقتصادية تمثلت أهم مظاهرها في العجز الكبير في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، إضافة إلى تراجع سعر صرف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم (قمر الدولة وآخرون، د.ت، ص79-80).

التحديات أمام القطاع الزراعي:

هناك سبع تحديات رئيسية تعيق القطاع الزراعي في السودان والتي تتمثل في الآتي (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016، ص44):

1. محددات ضعف الإنتاج والإنتاجية.
2. البنية التحتية المتردية للتصنيع الزراعي.
3. تعذر الوصول إلى الأسواق وضعف التمويل.
4. عدم تطور التصنيع الزراعي.
5. ضعف إدارة الموارد الطبيعية والأراضي، البيئة غير المواتية (ضعف السياسات والقوانين الزراعية).
6. إحداث البيئة المواتية
7. ضعف مشاركة النساء والشباب في برامج التنمية الزراعية.

أولاً: محددات ضعف الإنتاج والإنتاجية:

صار تدني الإنتاجية صفة ملازمة للزراعة في السودان، ويُعزى ذلك جزئياً لعدم الحصول على تطبيق التقانات المتطورة المتمثلة في البذور المحسنة والشتول، وسلالات الماشية عالية الإنتاجية، الأمصال، الكيماويات الزراعية.. إلخ، يضاف إلى المحددات التكنولوجية صعوبة حصول صغار المنتجين على التمويل، ضعف خدمات البحوث والإرشاد الزراعي وضعف علاقة المنتجين بمراكز تطوير التقانات، يضاف إلى ذلك استعمال السماد على نطاق محدود، حيث ينضاف سماد اليوريا بمتوسط معدل 5 كيلوجرامات للفدان (ولكنه ينحصر في القطاع المروي تقريباً) وهذا يضع السودان في مضمار أقل الدول في العالم استعمالاً للسماد، أما استعمال المدخلات الأخرى فلا يختلف كثيراً عن السماد، حيث يعتمد معظم المزارعين على البذور التقليدية وتستخدم نسبة تقل عن 10% من المزارعين المحسنة (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016، ص44).

ثانياً: ضعف الخدمات الزراعية المساندة:

تعاني مؤسسات البحث العلمي في الوزارات المختصة وفي التعليم العالي من ضعف البنية التحتية للبحث العلمي مع ضعف قدرات الباحثين، ويقع على البحوث الزراعية عبء التوسع في الإنتاج ليشمل أقاليم مناخية زراعية واسعة في نفس الوقت عليها مقابلة الطلب المتزايد على التقانات المحسنة بجانب مواكبة التقانة المتطورة على نطاق العالم في مجالات هامة مثل التقنية الحيوية، الهندسة الوراثية، إدارة الموارد الطبيعية والتغير المناخي. وكمثال للتردي في البنية التحتية للبحوث فإن معامل هيئة البحوث الزراعية –المؤسسة البحثية المسئولة عن البحوث التطبيقية- قد تدهورت في محطاتها ومعاهدها ومراكزها البحثية وعددها (35) بسبب قصور معدات ومدخلات البحث يتعذر معه إجراء التجارب والتحاليل وبسبب النقص في العلماء المدربين وعدم استدامة التمويل، والتطور في المهام ونوعية البحوث والتوسع في النشاطات البحثية يستدعي إنشاء مرافق عديدة لتغطية الأقاليم الزراعية والمناخية المختلفة والتعامل مع أجندة بحثية مستجدة كما أن تجديد المعدات الزراعية وتوفير عدد مناسب من وسائل النقل الجديدة ضروري لدعم الخدمات الحقلية واللوجستية لكل المحطات البحثية، ونفس الحال ينطبق على هيئة بحوث الثروة الحيوانية وبحوث الأسماك ومؤسسات البحوث وتنمية التقانة في معظم كليات القطاع الزراعي على نطاق القطر، وقد عانى الإرشاد الزراعي في البلاد لفترة طويلة من ضعف الإمكانات وعدم توفر الدعم الكافي للتدريب فضلاً عن ذلك فإن ضعف العلاقات بين البحوث والإرشاد والمزارعين حال دون وصول عدد كبير من التقانات لحقول المزارعين مما أدى إلى التدني والتدهور المستمر في الإنتاجية، وقد أضر التحول في تبعية مؤسسات البحوث الزراعية والبيطرية بين الوزارات بهذه العلاقات كما أدت الازدواجية في

المهام البحثية بين المؤسسات إلى سوء استخدام الموارد المحدودة المتاحة للبحوث الزراعية، وتجدر الإشارة أن الأبحاث ونشاطات نقل التقانة التي تستدعي العمل في حقول المزارعين قد اعتمدت بشكل أساسي في الماضي على الدعم الأجنبي، والذي هو الآخر تقلص تماماً الآن باستثناء ما تقدمه أكاردا واساريكا (ASARECA) وقد تركز دعم البحوث ونقل التقانة في الماضي على القطاع المروي، ولم يحظ القطاع المطري خاصة التقليدي بدعم يذكر خاصة بعد انتهاء مشروع الأبحاث الزراعية لغرب السودان والذي يدعمه البنك الدولي، في حين يعاني القطاع المطري من نقص مريع في البذور المحسنة والخدمات الأخرى المطلوبة، فإن قطاع الحبوب عموماً تنقصه الطرق الإبداعية المطلوبة لتطوير ونقل التقانة والتي من شأنها إحداث اختراق في سلاسل القيمة لهذا القطاع، وبنفس القدر فإن قطاع الثروة الحيوانية يعاني من نقص الخدمات البيطرية وعدم توفر الأعلاف والخدمات التسويقية التي تساهم في زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني فضلاً عن ذلك فإن القطاع الزراعي يعاني من ضعف إدارة المعرفة وتقاسم وتوزيع المعلومات، وبصفة خاصة يفتقر القطاع الزراعي إلى المعلومات الأساسية على مستوى القطاع وعدم وجود قاعدة بيانات أساسية حيث أن أخر تعداد زراعي كان قد جرى في العام 1976م ولم يكن تعداداً كاملاً بل كان جزئياً (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016، ص45).

ثالثاً: تردي البنى التحتية للتصنيع الزراعي

من المعلوم أن حالة البنى التحتية الزراعية بصفة عامة غير مرضية، وتشمل البنى التحتية المعنية شبكة الطرق، خاصة الطرق الزراعية الفرعية ومرافق التخزين والتصنيع، كما تشمل مرافق الري مما يزيد من الاعتماد في الإنتاج الزراعي على الأمطار في معظم أجزاء القطر.

رابعاً: الوصول للأسواق وضعف التمويل

أ/ الوصول للأسواق والتصنيع:

يشكل عدم توفر المدخلات الكافية والتقانات المتطورة وضعف البنى التحتية وارتفاع فواقد الحصاد وما بعد الحصاد الأسباب الرئيسية لعدم تنافسية المواد الخام المحلية في السودان، وبالتالي ضعف التنافسية بالنسبة للمنتجات الزراعية المصنعة، ولا يمكن القول أن الصناعة القائمة على المنتجات الزراعية سيتثنى لها النجاح إذا تحسنت المراحل الأولية لسلسلة القيمة مثل التخزين والنقل والتدريج، الأمر الذي يحافظ على نوعية المنتج وعدم تعرضه للتلف، ولكي تنجح الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة بالسودان في ترقية التصنيع الزراعي فلابد لها من التصدي لقضايا الإنتاجية جنباً إلى جنب مع محددات سلسلة القيمة (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016، ص45).

ب/ ضعف التمويل لعملية التصنيع الزراعي:

من الثابت أنه لابد من توفر عدد من الإجراءات السليمة عند منح التمويل مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بتقديم التمويل خاصة بالنسبة للأنشطة الزراعية، ومن أهم تلك الإجراءات توفر المعلومات الكافية لإجراء تقيم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بالتمويل وإمكانية تصنيفه وفقاً لنظام تصنيف داخلي للبنك، وأيضاً من الضروري معرفة سمعة طالب التمويل وخبرته ومركزه في القطاع، إلى جانب ذلك يجب أن يدرك البنك طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية للقطاع ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية، وأخيراً يجب الاطمئنان على مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة مع الحصول على الضمانات الكافية، لذلك يمكن تلخيص أهم الصعوبات المرتبطة بعزوف البنك عن منح التمويل الزراعي خاصة فيما يلي (سامية عبد المنعم وبابكر الفكي، 2006م، ص32):

1. انعدام الدوافع لدى المصارف لتمويل القطاع الزراعي بسبب وجود مخاطر من بداية العملية الإنتاجية حتى تسويق المخرجات.
2. ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعها البنك (انخفاض سعر الصرف- معدل التضخم- شح الأمطار- الآفات الزراعية- ضعف الإنتاجية).
3. ارتفاع نسبة التعثر مما أدى إلى فقدان الرغبة في منح المزيد من التمويل.
4. ضعف البنيات التحتية للقطاع الزراعي والذي يؤثر سلباً على الإنتاج مما يقود لفشل المزارعين ويؤدي إلى حالات الإعسار.
5. ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المختلفة.
6. صعوبة الحصول على ضمانات في مناطق الإنتاج الزراعي لعدم توفر المستندات وضعف الضمانات في حال توفره.

وقد خصصت نسبة 31% من جملة استثمارات القطاع العام خلال الخطة الستية للقطاع الزراعي، أي ما يعادل 425 مليون جنيه سوداني، كما خصصت للقطاع الزراعي 290 مليون جنيه سوداني من استثمارات القطاع الخاص والذي يقوم بالاستثمار في مشاريع مختلفة بالتعاون مع الحكومة والدول العربية ورأس المال الخاص الأجنبي والمحلي، وعلى الرغم من ذلك فإن جملة الاستثمارات المتوقعة في القطاع الزراعي خلال الخطة الستية تبلغ 715 مليون من الجنيهات السودانية، وهذا ما يعادل حوالي 27% من جملة الاستثمارات في كل القطاعات وعشرة أضعاف ما أُستثمر في الخطة الخمسية الماضية من جملة مساحة السودان التي تبلغ 970.000 ميل مربع (حوالي مليون ميل مربع) (قمر الدولة وآخرون، د.ت، ص84).

ج/ ضعف الميكنة الزراعية:

تتصف الزراعة في السودان في الوقت الحاضر بأنها ضعيفة الإنتاجية في أدنى قائمة الدول الأقل نمواً في هذا الشأن من قبل منظمات الأمم المتحدة، وبعض هذا الإخفاق يعود للظروف المناخية وطبيعة موسم الأمطار، ولكنه يعود بشكل أساسي إلى قصور استخدام المدخلات الزراعية كالبذور

المحسنة والأسمدة والمبيدات، وكذلك تتسم الزراعة في السودان بضعف استخدام الآلات الزراعية وإذا صرف النظر عن القطاع الزراعي التقليدي حيث الآلات اليدوية كالمنجل والطورية والسلوكة فإن استخدام المكينة في القطاع الحديث المطري والمروي متخلف ويستوجب إحداث ثورة شاملة في هذا المجال، يستخدم المنتجون في مناطق الزراعة الآلية جراراً لكل مائة وعشرين فداناً وتستخدم الدول الصناعية جراراً لكل 25 فدان، أما في المؤسسات الزراعية حيث لا يملك معظم الزراع آليات خاصة بهم فإنهم يعتمدون على تأجير دابة الحرث من القطاع الخاص وبما أن معظم أصحاب الجرارات لا يوظفون عمالة دائمة فإنهم يعتمدون على سائقي العربات لتشغيل الجرارات خلال الموسم وبالنظر لقلة خبرة السائقين بالآليات وفق العمليات المطلوبة فإن عمليات الحرث تتم بشكل من الأشكال دون التحقيق في تهيئة ما هو مطلوب للمحصول المعين ولا تتوفر بعد الدراسة العلمية الخاصة بنوع الحراثة وقوة الحرث المطلوب وموعد الحرث وعدد مرات الحرث وغير ذلك من التقنيات المرتبطة بخدمة التربة والعمليات الفلاحية الأخرى (سليمان سيد أحمد، 2000م، ص71).

خامساً: ضعف إدارة الموارد الطبيعية والأراضي، (ضعف السياسات والقوانين الزراعية):

تتمثل التحديات الرئيسية في جانب الموارد الطبيعية في صعوبة الحصول على الأرض وتأمين حقوق الملكية، وهناك حاجة ماسة لدراسة القوانين الحالية للأراضي بالتشاور مع ممثلي المجتمعات المحلية والاستفادة من التجارب الناجحة، بالإضافة إلى ذلك فإن الري غير المنتظم وبنيات الري التقليدية ذات الكفاءة المتدنية تشكل تحدياً كبيراً في القطاع المروي خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار الزيادة المستقبلية الكبيرة في الطلب على المياه، وإزالة الغطاء الشجري التي تعتبر تهديداً خطيراً للمجتمعات الريفية التي تعتمد على الغابات في توفير احتياجاتها الأساسية، وينبغي حماية وتنمية الغابات الطبيعية عبر مبادرات مبتكرة في مجالي الإنتاج والتصنيع، وهناك شواهد بينة بأن مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية تعرضت للتدهور المريع الأمر الذي يهدد نمو قطاع الثروة الحيوانية، ولقد أدت الرقابة الضعيفة على حقوق ملكية الأراضي عبر عقود إلى سوء استخدام وتدهور الموارد الطبيعية (الأرض والمياه والمراعي) وتدهور الإنتاجية، وهناك إجراءان قانونيان وراء التشوه في حقوق ملكية الأراضي؛ الأول هو قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970م والذي تم الغاؤه بموجب القانون المدني لعام 1984م مع الاحتفاظ بمضمونه الرامي إلى تحويل ملكية الأراضي المسجلة للحكومة، والهدف هو تسهيل الحصول على الأراضي بواسطة المشاريع الزراعية الكبيرة ولكن هذا تم على حساب سكان الريف وخاصة الرعاة، وبذلك تم تجاوز الملكية الجماعية والقبلية. والقانون الثاني هو قانون الحكم المحلي لعام 1971م والذي ألغى السلطات التقليدية (الإدارة الأهلية) وحول صلاحياتها للحكومات المحلية ذات الخبرات والموارد المحدودة للتعامل مع قضايا مثل النزاعات المحلية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان، 2006م، ص25).

وما قبل عام 1970م فإن النظم التقليدية كانت غير قادرة على التخصيص المعقول للأرض والموارد الطبيعية وحمايتها بجانب معالجة النزاعات حول الموارد الطبيعية، وعلى الرغم من ذلك فمازالت المجتمعات المحلية تملك حق التملك المكتسب بوضع اليد مما أدى إلى التوسع غير الرشيد في المساحات المزروعة والرعي الجائر وظهور النزاعات حول الموارد الطبيعية، وقد نصت اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م على قيام مفوضية قومية للأراضي ومفوضيات على مستوى الولايات لإيجاد آليات لتقنين حقوق الملكية للمالكين الحاليين وتحويلها إلى حقوق استخدام طويلة المدى، إلا أن المفوضية القومية لم يتم إنشاؤها بعد وتم إنشاء مفوضية لإقليم دارفور فقط(الخطة الوطنية للاستثمار، 2016م، ص45).

سادساً: إحداث البيئة المواتية

إن تحقيق هدف النهوض بقطاع التصنيع الزراعي في السودان يتطلب ترقية الاستثمار الخاص وزيادة إنتاجية المزارع، والذي يمكن تحقيقه بوضع إطار للسياسات يوفر البيئة المحفزة للمنتجين ورجال الأعمال والمستثمرين لاتخاذ قرارات حكيمة، وبجانب السياسات الملائمة فإن توفير البيئة الملائمة يشمل الاستثمار في السلع والخدمات العامة ذات الجودة العالية، وهذه السلع والخدمات العامة تشمل البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات والأمراض والخدمات الرقابية وترقية وتطوير سلاسل القيمة ورفع كفاءة أجهزة وضع السياسات والتخطيط وتحسين نظم الري من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية والدعم والإشراف على تقديم الخدمات على مستوى الحكومات المحلية، حيث أن إنفاذ السياسات والقوانين يمثل أسبقية مثلها مثل مراجعة القوانين والتشريعات بما في ذلك قوانين الأراضي والمياه والبذور وقضايا الصحة النباتية والمدخلات الزراعية ومكافحة الأمراض الوبائية والصحة البيطرية العامة والتحكم في حركة الحيوانات وتجارة الماشية والاهتمام بأخلاق مهنة البيطرة والاعتناء بخدمات رفاهية الحيوان، وبالإضافة لما سبق ذكره يتعين الاهتمام بالتالي (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016م، ص46):

- وضع إطار للسياسات يتصف بالوضوح والفعالية والشفافية.
- تحسين عملية وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات وزيادة كفاءة الإنفاق العام.
- تحسين التعليم العام وزيادة الوعي حول القضايا الزراعية الأساسية بما فيها التصنيع الزراعي.
- تحسين التنسيق بين الوزارات والمؤسسات العامة بهدف تحسين إدارة البرامج ومشاريع القطاع الزراعي.

- إقامة خدمات إحصاء زراعي قوية وفعالة تقوم بتقديم المعلومات الصحيحة لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

سابعاً: ضعف مشاركة النساء والشباب في برامج التنمية الزراعية

يشكل الشباب النسبة الأكبر من السكان، حيث تبلغ نسبة الشباب والأطفال دون سن الخامسة عشر حوالي 41% من السكان، بينما تبلغ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة حوالي 20%، وتبدو حالياً فرص استيعاب الشباب في الزراعة محدودة وقد يعزى ذلك ربما لتعذر حصولهم على موارد الإنتاج (الأرض ورأس المال) بجانب المعرفة والخبرة المحدودة في استعمال التقانات الحديثة، ومن ناحية أخرى تشير بعض الإحصاءات إلى أن 60% من المنخرطين في الزراعة من النساء، ورغم ذلك فإن تكافؤ الفرص بين النساء مقارنة بالرجال يبدو ضعيفاً حيث يقدر معامل عدم مساواة النساء بالرجال بـ 0,604 بالمقارنة بـ 0,557 في الدول الأفريقية الأخرى، فضلاً عن ذلك فإن معدل التشغيل للنساء يبلغ 40% مقابل 77% للرجال، وهناك أيضاً انحياز ضد المرأة إما بحرمانهن من حق تملك الأرض أو منحهن أراضٍ هامشية، ومن الضرورة بمكان استصحاب قضايا المرأة في التنمية الزراعية تحت جميع نظم الإنتاج (الخطة الوطنية للاستثمار، 2016م، ص49).

الخاتمة:

واستناداً إلى ما سبق نخلص إلى أن الزراعة والصناعة التحويلية المعتمدة على المنتجات الزراعية تواجهها الكثير من المعيقات والصعوبات التي تعيق تقدمها وبالتالي تقدم البلاد، حيث تمثل تلك الصناعة الخضراء الدعامة المركزية للسياسة الاقتصادية التي يمكن تبنيها في برامج الإصلاحات الزراعية القادمة، حيث ستظل مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني عظيمة من خلال تنفيذ الخطط الوطنية الرامية لتطوير الاستثمار في هذا الجانب المهم استشعاراً لدور وأهمية القطاع، فقد احتلت الزراعة والصناعة المعتمدة عليها موقع الصدارة في الأجندة السياسية والاقتصادية في البلاد، ولكي يتمكن السودان من زيادة إنتاج السلع الزراعية المصنعة لتلبية الطلب على الغذاء المحلي وفي ذات الوقت يتمكن من اختراق الأسواق المتخصصة بقوة فإن الأمر يستدعي التخطيط الواعي الدقيق والمحكم لكل من الإنتاج والاستثمارات في القيمة المضافة، من أجل إحداث تطوير منتجات غذائية متكاملة ومحكمة وإحداث تصنيع زراعي اقتصادي ونامي ومستدام تحت قيادة القطاعين الحكومي والخاص.

أولاً: النتائج

1. إن السودان يملك ما يكفي من الموارد الطبيعية والمواد الخام لإقامة صناعة قوية إلا أنه لم يتم استغلالها بالشكل المرجو لعدم وجود الإمكانيات اللازمة وعدم وجود التمويل اللازم لإنجاح إقامة هذه المشروعات الصناعية.
2. تعتبر صناعة السكر إحدى أهم المشاريع الزراعية في السودان حيث يحتل السودان المرتبة الأولى عالمياً على مستوى هذه الصناعة.
3. عدم توفر النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مدخلات الإنتاج بسبب فقدان عوائد النفط التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتدفق العملات الأجنبية علاوة على الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضاً على السودان في السابق الأمر الذي أسهم في تعطيل التطور الصناعي بشح الإسبيرات للمصانع وقلة الاستفادة من التكنولوجيا والتطور التقني في العالم.
4. رغم المجهودات المبذولة لتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج إلا أن هذه الرسوم تمثل عقبة كبيرة أمام الصناعات المحلية وتحد من التشجيع للصناعات الزراعية.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على تطوير القطاع الزراعي باعتباره المصدر الرئيسي للصناعات الزراعية.
2. ضرورة تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة وذلك عن طريق إعفاء أو تخفيض الرسوم بأشكالها المختلفة سواء كانت رسوم جمركية أو رسوم عبور وكذلك تخفيف عبء الضرائب المفروضة على المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج.
3. حماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة ذات الجودة المنخفضة والتكاليف المنخفضة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. تقرير الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة بالسودان، جمهورية السودان، 2016-2020م، ص43.
2. تقرير الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة لسنة 2016-2020م، جمهورية السودان.
3. تقرير بعنوان: السياسات الاقتصادية الكلية للحد من الفقر- حالة السودان، برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان، 2006م، ص25.
4. تقرير بنك السودان الإحصائي للعام 2015م.
5. تقرير مارجي بوكانان وآخرون، جذور راسخة تجارة المحاصيل النقدية في دارفور، ترجمة: كمال عوض عثمان، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، كينيا، نوفمبر2013م، ص7.
6. تقرير وزارة الصناعة، السودان أرض الفرص الصناعية الواعدة، جمهورية السودان، 2016م، ص33.
7. تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، جمهورية السودان، ص42.

8. حسن عبد القادر صالح، مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق، عمان، ط1، 1985م، ص17.
9. خنساء أحمد عبد الله الياس، العوامل المؤثرة على دالة الصادرات الزراعية في السودان (1995-2015م)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2018م، ص39.
10. سامية عبد المنعم محمود وبابكر الفكي المنصور، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، العدد 17، المجلد الأول، 2016م، ص32.
11. سليمان سيد أحمد، الزراعة وتحديات العولمة، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي، الخرطوم، ط2، 1421هـ-2000م، ص ص10-11.
12. عثمان إبراهيم، الاقتصاد السودان- جوانب تطبيقية، 1981م، ص45.
13. عمران عباس يوسف عبد الله، أثر صادرات الصمغ العربي على تجارة السودان الخارجية، دراسة تحليلية (1992-2012م)، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، مج (6)، ع (1)، 2015م، ص6.
14. قمر الدولة عبد المطلب أحمد وآخرون، القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات خلال الفترة من 1995-2014م، جامعة النيل الأبيض، بدون سنة نشر، ص79-80.
15. محمد أزهر السماك، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق، جامعة الموصل، 1987، ص20.
16. المشروع القومي لتوطين القمح، آفاق الاستثمار الزراعي والصناعات التحويلية، ورقة عمل، ص2.